

## وافي-تطرح-مسودة-معايير-تأهيل-المطورين-للرأي-العام-



أقرت لجنة البيع والتأجير على الخارطة "وافي" نشر مسودة معايير تأهيل المطورين العقاريين للعمل على مشاريع البيع على الخارطة - الوحدات غير مكتملة البناء - و طرحها للرأي العام مدة 15 يوما من تاريخ النشر قبل اعتماد العمل بها

ودعت اللجنة جميع الأطراف ذات العلاقة (المطورين العقاريين، المهتمين بالقطاع العقاري وتنظيماته.. إلخ)، إلى مشاركتها آرائهم حول البنود والفقرات التي اشتملتها مسودة معايير التأهيل، لافتة إلى أن هذا المعايير سيتم تطبيقها بعد مدة الطرح واعتمادها بشكل نهائي على جميع المطورين الراغبين في ممارسة نشاط التطوير العقاري بنظام البيع على الخارطة، وذلك بعد مراعاة آراء وأطروحات الجهات ذات العلاقة ومناقشتها وتمحيصها، والخلوص إلى نسخة نهائية محدثة تسهم في استمرارية تطوير منظومة القطاع الإسكاني والعقاري في المملكة بشكل متوازن.

وأوضحت اللجنة أن الطرح للرأي العام يهدف إلى إتاحة الفرصة للمطورين العقاريين والمهتمين لإبداء آرائهم، حتى تتمكن اللجنة من وضع صيغة تتناغم مع متطلبات جميع أطراف المشروع، مؤكدة سعيها الدائم إلى عدم الإخلال بما تقتضيه ضوابط بيع وتأجير الوحدات العقارية على الخارطة الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (536) وتاريخ 1437/12/04هـ.

وبينت اللجنة أن مسودة المعايير التي يتم طرحها للرأي العام، تم تعديل البنود فيها وفقا للتغيرات التي تم دراستها، وأنه مازال العمل ساريا بينودها السابقة، مؤكدة ترحيبها بجميع ما يتم تقديمه لها من مقترحات من قبل المختصين على مدار العام، وحرصها على تطوير كافة البنود النظامية وفقا لما يحقق المصلحة العامة ويسهم بالارتقاء بمنظومة التطوير العقاري بنظام البيع على الخارطة، مشيرة إلى أن الاطلاع على الخارطة الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (536) وتاريخ 1437/12/04هـ على مسودة معايير التأهيل متاحا عبر الموقع الإلكتروني لبرنامج "وافي" من خلال الرابط (<https://wafi.housing.sa/ar/content/834>).

يذكر أن برنامج #البيع\_على\_الخارطة "وافي" يمنح تراخيص بيع وتأجير الوحدات العقارية على الخارطة بمختلف أنواعها (سكنية - تجارية - استثمارية - مكتبية - خدمية - صناعية - سياحية)، و رخصة تسويق العقارات الخارجية على الخارطة، و رخصة بيع الأراضي الخام على الخارطة، و رخصة تسويق العقارات الداخلية على الخارطة، وكذلك رخصة عرض الوحدات العقارية على الخارطة في المعارض الخارجية، كما أقر مؤخرًا قواعد الترخيص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة